

قواعد الحوكمة

- ساهمت الشركة القابضة برؤيتها فى اعداد دليل قواعد حوكمة الشركات والذي أسفر عن صدور الدليل فى صورته النهائية .
- تم تعميم الدليل على الشركات التابعة للاسترشاد به بغرض تطوير أدائها وبخاصة فيما يتعلق بمبادئ الشفافية والإفصاح لا سيما عند طرح هذه الشركات فى ضوء خطة الدولة لإدارة الأصول والإستثمارات المملوكة لها وكذا عند إعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها أو نشرها بصفة دورية.
- يتم المتابعة المستمرة للشركات التابعة الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ٩١ وكذا الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ لضمان التاكد من تطبيقها للممارسات الجيدة لحوكمة الإدارة وذلك من خلال تفعيل مبادئ الشفافية والمحاسبة والمسئولية فى تشكيل مجالس ادارات الشركات حيث تم استكمال خطة الشركة القابضة لضخ دماء جديدة وشابه ذات خبرات عالية خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ من خلال إجراء بعض التعديلات فى رئاسة او عضوية مجالس ادارات بعض هذه الشركات علي ضوء الأنجازات الفعلية وتحقيق المستهدف وذلك بغرض الارتقاء بمستوى الخدمة من خلال تكوين منظومة متكاملة للسعى نحو خدمة الاقتصاد المصرى وتحريك عجلة التنمية .
- إتاحة الصلاحيات الكاملة لمجالس ادارت الشركات بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات نابعه من تلك المجالس دون تدخل مباشر فى أعمالها بما يحقق الأهداف الموضوعه وذلك تحت رقابة الجمعية العامة للشركة حيث يتم مراجعة تقييم مجالس ادارات الشركات سنوياً على ضوء الإنجازات الفعلية وتحقيق المستهدف .
- تلتزم الشركات بقواعد الإفصاح المنصوص عليها بالقوانين والمعايير المحاسبية حيث تتضمن البيانات المعروضة على الجمعيات العامة للشركات كافة القوائم المالية والحسابات الختامية والإيضاحات المتممة وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات والسياسيات المالية المتبعة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى والصعوبات التى تواجه الشركات والجهود المبذولة للتغلب على هذه الصعوبات .

- تلتزم الشركات التابعة بالقرارات والتوصيات والتعليمات التي يقرها مجلس إدارة الشركة القابضة كسياسات واستراتيجيات للشركات التابعة او توجيهات فى لجان مشتركة مع رئاسة الشركة وذلك مع الأخذ فى الاعتبار مسؤولية مجالس إدارات الشركات التابعة عن متابعة تنفيذ المادتين ٦٧ ، ٦٨ من اللائحة التنفيذية للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
- القيام بإدارة محفظة الأوراق المالية فى الشركات التابعة فى إطار برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة وفى ضوء السياسة العامة لوزارة الاستثمار .
- التنسيق مع كافة الجهات المعنية الإشرافية والرقابية بغرض التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة .
- إنشاء ومتابعة تحديث قاعدة بيانات تحوى أسماء بعض الكوادر الفنية المتخصصة والخبراء المؤهلين من جميع القطاعات ومنها القطاع الخاص للاستفادة بهم فى تشكيل مجالس إدارة الشركات من خلال قيامها بترشيح بعض القيادات من العاملين بتلك القطاعات لعضوية مجالس إدارات بعض الشركات وخاصة التى يساهم فيها القطاع الخاص وذلك للاستفادة من الخبرات المتاحة لديهم .
- مراعاة حقوق العاملين بجميع الشركات من خلال ممثليهم فى عضوية مجالس الإدارات وكذا فى تشكيل اجتماعات الجمعيات العامة لهذه الشركات .
- متابعة جميع الشركات التابعة للتأكد من نشر القوائم المالية الخاصة بها والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الإدارة سنوياً وبصورة واضحة لسهولة الاطلاع عليها
- متابعة الشركات التابعة لإنشاء مواقع إلكترونية لها ونشر التقارير الدورية وكافة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لتسهيل الاطلاع عليها من جانب الإدارة والمؤسسات .
- التنسيق والتعاون مع مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار للاستفادة من الخبرات المتاحة لديه من خلال تدريب الكوادر الإدارية بالشركة القابضة والشركات التابعة ، والإطلاع على النشرات الدورية التى يصدرها والنظر فى إمكانية الاستفادة العملية من محتواها طبقاً لاحتياجات الشركات ... مع تقييم النظم الإدارية المطبقة و اقتراح النظم البديلة ان أمكن بغرض تطوير الأداء .

– التأكيد على المراجعة الداخلية بالشركات التابعة من حيث التأهيل واختيار الكفاءات – استقلالية الأداء – مراعاة المعايير المهنية الصادرة بشأن المراجع الداخلي .

– الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية للحفاظ على أصول الشركة ودقة المعلومات التي تعرض على مجالس إدارات الشركات بصدد إصدار القرارات المختلفة .